في مواجهة الدول العربية أيضاً؛ كما انه حق غير قابل للتنازل عنه لأي طرف كان. ولا يمكن التحدث عن الوحدة العربية عملاً، قبل ان تستكمل كل الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، حريتها واستقلالها. فضلاً عن ذلك، فانه، من الناحية التكتيكية المحض، يحتّم الموقف ـ التفاوض، في مواجهة اسرائيل والقوى المؤيدة لها، ضرورة العمل على تنمية واستثمار وتدعيم الهوية الفلسطينية، وليس طمسها وانكارها، حتى وان كان ذلك باسم، وتحت شعار، القومية العربية. لأنه بدون تجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة، والمتميّزة، يتحوّل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى صراع على الحدود بين الدول القائمة والمعترف بها، وتتوارى الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية، ويُجرَّد شعب من حقوقه المشروعة، والمعترف بها لكل شعوب العالم.

ان توفّر هذين الشرطين كفيل بوضع قضية التفاوض مع اسرائيل في اطارها الصحيح، وهو انها ليست هدفاً في حد ذاته، وانما وسيلة الى تحقيق هدف محدّد، هو البحث في تسوية دائمة وعادلة للصراع، وضمان لكي لا يؤدي قبول مبدأ التفاوض، في حدّ ذاته، الى تجريد الطرف العربي، أي أوراق للضغط، أو يغلق أمامه أبواب الفرص، أو الوسائل البديلة، أو يضعه في الموقف التفاوضي الأضعف.

وهنا يُثار سؤال منطقي يتعلق بمدى مواءمة التوازنات المحلية، والاقليمية، والدولية، للدخول، الآن، في مفاوضات جماعية بين العرب واسرائيل؟ وللاجابة عن هذا السؤال، يتعيّن علينا ان نفرّق بين أكثر من مستوى من مستويات التحليل. فاذا نظرنا الى التوازنات المحلية داخل الأقطار العربية، فسوف نلاحظ، على الفور، تراجع القوى القومية، والتقدمية، وانشغال كل دولة عربية بقضاياها ومشاغلها الخاصة، وعدم وجود تيار عربي قوي ومؤثر على مستوى الشارع السياسي، في كل العالم العربي، يضع القضية الفلسطينية في صدارة أولوياته النضالية، وبروز أنماط وقيم اجتماعية جديدة، أفرزتها الحقبة النفطية ونشرتها في انحاء العالم العربي كله، وهي قيم أقل ما يقال عنها انها امتصت شحنة النضال من اجل الحلول المجتمعية، وعمّقت القيم والصراعات حول الحلول الفردية. ومن شأن كل هذه العوامل ان تدفع في اتجاه الحلول التفاوضية المبنيّة على تقديم المزيد من التنازلات، وتحمل في طياتها مخاطر عديدة، في الواقع، على مستقبل القضية الفلسطينية، لأنها اتجاهات لا تكترث للمخاطر الحقيقية التي تحاك للعالم العربي.

أمّا اذا نظرنا، الآن، الى التوازنات الاقليمية، فسوف نجد ان تقارير معاهد ومراكز البحوث الاستراتيجية كافة في العالم تؤكد ان التوازن العسكري بين العرب واسرائيل يميل الى صالح اسرائيل بشكل حاسم، وان العالم العربي، اجمالاً، يعدّ في وضع عسكري نسبي أسوأ ممّا كان عليه الحال العام ١٩٧٣، ناهيك عن التقدّم التكنولوجي الملحوظ في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وما تأكد عن وجود ترسانة من السلاح النووي لدى اسرائيل، التي تمكّنت، مؤخراً، من ارسال قمر اصطناعي الى الفضاء الخارجي، وتجريب صواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية. فاذا ما أضفنا الى هذه الصورة حقيقة استمرار التزام مصر ببنود معاهدة الصلح مع اسرائيل، واستمرار الخلافات والأزمات الحادة في العالم العربي، وفي مقدمها أزمة لبنان وأزمة جنوب السودان، فلربما خلصنا الى ان الدخول في مفاوضات جماعية مع اسرائيل، في ظل هذا الوضع، لن يسفر سوى عن شيء واحد هو التسليم بكل الشروط الاسرائيلية. غير ان هذه الصورة بالغة القتامة يجب ان ننظر اليها بعد ادخال عاملين، على جانب كبير من الاهمية، في الاعتبار. العامل الأول هو اندلاع الثورة الفلسطينية في الارض